BAHRA
General, political weekly newspaper
Issued by Assyrian Democratic Movement
www.zowaa.org
E.mail: bahra@zowaa.org
تصدر بطبعتين عربية وسريانية
الطبعة العربية صباح كل يوم أحد
سعر النسخة ٢٥٠ دينار
المقالات تعبر عن آراء كتابها

بهرا الضياء

صدر العدد الاول في ٢٦ حزيران ١٩٨٢

أسبوعية سياسية عامة
تصدرها
الحركة الديمقراطية الآشورية

Bahra No 503. Sun. 6 Sep 2009
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٩٦٣ لسنة ٢٠٠٧
العدد ٥٠٣ ـ الاحد ٦ ايلول ٢٠٠٩م ـ ٦٧٥٩ آ

العراق يطالب رسميا باجراء تحقيق دولي في اعتداءي بغداد

بهرا ـ متابعات

تقدمت الحكومة بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة لتشكيل لجنة تحقيق دولية في الاعتداءات التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في العاصمة بغداد، فيما جددت اتهاماتها لدمشق بإيواء عناصر خارجة عن القانون.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وفقا لوثائق رسمية كشف عنها في وقت متأخر من يوم الخميس ضمن برقية بعث بها إلى رئاسة مجلس الأمن الدولي، التي تشغلها حاليا الولايات المتحدة، إنه تلقى رسالة من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتاريخ ٣٠ آب يطلب فيها تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في هجمات الـ ١٩ من آب الماضي.

وأشارت مصادر عراقية إلى أن الطلب العراقي لا يتضمن أسماء دول أو أشخاص. وذكر الطلب العراقي بقرار تبناه مجلس الأمن في آب ٢٠٠٥ تضمن إدانة شديدة لهجمات إرهابية وقعت في البلاد حينذاك وشدد على ضرورة التصدي للأعمال الإرهابية التي من شأنها زعزعة استقرار البلاد. وجاء في رسالة المالكي، التي ارفقها الامين العام ببرقيته، ان "حجم وطبيعة هذه الجرائم يستدعي تحقيقا يفوق نطاق الصلاحية القضائية العراقية وملاحقة للمرتكبين امام محكمة جنائية دولية خاصة". وكان المالكي اتهم "بعض دول الجوار" بارتكاب اعمال "عدوانية" ضد بلاده.

وفي سياق ذي صلة قالت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس، الجمعة، إن مجلس الأمن الدولي "سيناقش طلبا من العراق لتشكيل محكمة دولية"، للتحقيق في هجمات بغداد التي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ شخص الشهر الماضي. وأبلغت رايس، التي ترأس بلادها الدورة الحالية لمجلس الأمن، عددا من الصحفيين، بأن أعضاء المجلس "يبحثون الرد المناسب"، على الطلب العراقي. وقال المالكي خلال استقباله الخميس الماضي رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية العاملة في بلاده ان تدخل "بعض" دول الجوار بعد انسحاب القوات الاميركية "نعتبره عملا عدوانيا". واكد ان "الازمة مع سوريا ليست جديدة، فقد اجرينا اتصالات على مستويات متعددة مع المسؤولين السوريين حول نشاط قادة حزب البعث المنحل والمنظمات الارهابية التي تعمل ضد العراق من الاراضي السورية". واضاف "قدمنا معلومات ووثائق خلال زيارتنا الاخيرة الى دمشق ولقائنا المسؤولين السوريين، سمعنا منهم كلاما طيبا حول التعاون لكن نشاط هذه المنظمات لم يتوقف بل تصاعد". وتابع رئيس الوزراء العراقي "رحبنا بالوساطة التركية وقدمنا معلومات وخرائط وقلنا لوزير (الخارجية احمد داوود اوغلو) ان الجانب السوري سوف ينكر وذكرناه بقضية عبدالله اوجلان" الذي كان مقيما في دمشق ابان التسعينات.

ويشار الى ان بغداد استدعت قبل فترة سفيرها لدى سوريا على خلفية اعتداءي بغداد، وطالبت بتسليمها اثنين من كبار قادة حزب البعث المنحل تتهمهما بغداد بالوقوف وراء الاعتداءين. وردت سوريا على استدعاء السفير العراقي باستدعاء سفيرها في بغداد، ما استدعى وساطة تركية. وأدت تلك المطالبة إلى أزمة دبلوماسية بين دمشق وبغداد، بعد أن عمدت الحكومتان إلى استدعاء السفيرين للتشاور.

لكن بغداد بدت متشددة حيال مطالبها القاضية بتسلم المطلوبين، الذين تقول إنهم يتواجدون في دمشق، حيث قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الأسبوع الماضي إن وزارته "وعلى ضوء قرار مجلس الوزراء الأخير، كلفت بإعداد دراسة قانونية حول كيفية المضي قدما في تحقيق المحكمة".

الحركة ورؤساء الطوائف المسيحية في بغداد يعزون الحكيم

بهرا ـ بغداد

قام وفد مشترك من قيادة الحركة الديمقراطية الآشورية برئاسة السيد يونادم كنا عضو مجلس النواب العراقي السكرتير العام للحركة ورؤساء الطوائف المسيحية ضم نيافة المطران مار افاك اسدوريان رئيس طائفة الارمن الارثوذكس ونيافة مار كيوركيس صليوا الوكيل البطريركي لكنيسة المشرق الاشورية ونيافة مار متي متوكا مطران الكنيسة السريانية الكاثوليكية وعدد من الاباء الكهنة الافاضل في بغداد بزيارة مجلس العزاء المقام على روح سماحة السيد عبد العزيز الحكيم في بغداد وذلك يوم الثلاثاء الاول من شهر ايلول الجاري.

حيث كان في مقدمة المستقبلين للمعزين السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي والسيد عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية.

إجراء التعداد السكاني في شهر تشرين الأول ٢٠١٠

بهرا ـ متابعات

أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مقترح غرفة عمليات التعداد العام للسكان والمساكن بإستمرار إجراءات التأهيل والترقيم والحصر وإعداد الأطر الإحصائية وتنفيذ التعداد السكاني في شهر تشرين الأول ٢٠١٠ وتشكيل لجنة عليا بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان لتذليل العقبات والمشاكل وإناطة حل مشكلة وقوع بعض الوحدات الإدارية تحت إدارة بعض المحافظات في الإقليم أو محافظات المركز بعد أحداث سنة ١٩٩١ بتلك اللجان. وأشار الدباغ الى أن الموافقة على تأجيل تعداد العام السكان الى تشرين الأول ٢٠١٠ وإستمرار إجراءات التأهيل والترقيم والحصر وإعداد الأطر الإحصائية تأتي إستجابة لمعطيات الوضع الحاصل خلال الأشهر الأخيرة نتيجة ما أظهرته المكونات الإجتماعية في بعض المحافظات لاسيما محافظات كركوك ونينوى وديالى بشأن ضرورة تأجيل التعداد لحسم بعض القضايا العالقة بما له صلة بإدارة أعمال التعداد في بعض المناطق والتأكد من سلامة الإجراءات القلبية وعدم تأثرها ببعض الأجواء السياسية والتغيرات الهيكلية في ديموغرافية بعض المناطق والإهتمام على نحو يؤمن الوصول الى قواعد دقيقة شاملة موضوعية وبما يضمن نجاح إجراءات التعداد. وأوضح الدباغ أن تنفيذ التعداد يعتبر ضرورة حتمية لإستمرار عمل الجهاز المركزي للإحصاء وتنفيذ المسوح الإحصائية وقيام وزارة التخطيط ووزارة البلديات والأشغال العامة وحكومات الإقليم بهذا التعداد وهم بأمس الحاجة لتنفيذه بأقرب فرصة ممكنة.

مطرانية الكلدان تقيم افطار رمضاني في كركوك
ص ٣

لقاء الاعلام السرياني في حلب
ص ٤

التعليم السرياني روح وحياة
بقلم : د.وديع بتي
ص ٦

هيئة لضياع حقوق شعبنا
بقلم القانوني: ماهر متي
ص ٦

تشكيل الائتلافات وتنافس مبكر للحصول على رئاسة الحكومة المقبلة

الائتلاف ودولة القانون والهاشمي وعلاوي والمطلك يتنافسون لرئاسة الحكومة المقبلة

بهرا ـ حيدر حمادة

مع اقتراب موعد الانتخابات تشتد عملية التنافس بين القوى السياسية من اجل الحصول على الاغلبية في البرلمان وترؤس الحكومة المقبلة.

اذ تسعى قوى مثل الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون وتكتلات يقودها اياد علاوي وطارق الهاشمي وصالح المطلك لترتيب اوضاعها من اجل حشد اكبر عدد من الاصوات في الانتخابات. وبحسب المؤشرات الاولية التي تشهدها حراكات الساحة العراقية ، فان هناك تحالفات سياسية ستنافس الائتلاف الوطني العراقي الجديد في الانتخابات القادمة المزمع اجراؤها في العام المقبل، والذي يضم:" المجلس الاعلى الاسلامي والتيار الصدري وكتلة التضامن المستقلة وتيار الاصلاح الوطني ومنظمة بدر والمؤتمر الوطني العراقي وحزب الفضيلة ومجلس انقاذ الانبار وتجمع عراق المستقبل وعددا من الشخصيات السياسية والعشائرية".

وان ائتلاف دولة القانون الذي فاز بمعظم المحافظات العراقية في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت بداية العام الحالي، يسعى رئيس الوزراء نوري المالكي الى تأسيسه والذي يعتمد على اسم رئيس الوزراء والنتائج التي حصل عليها في انتخابات مجالس المحافظات لخوض الانتخابات البرلمانية. كما ان هناك التحالف الذي ينوي رئيس القائمة العراقية اياد علاوي تشكيله بالتعاون مع صالح المطلك، وكذلك التحالف الذي يقوده طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية وجبهة التوافق العراقية والتيار الوطني المستقل برئاسة محمود المشهداني.

وفي حال تحالف التكتل الذي يقوده الهاشمي مع تحالف علاوي والمطلك وتيار المشهداني فان هذا التحالف سيكون له حظوظ كبيرة في الانتخابات المقبلة. اذ يسعى المشهداني لجمع هذه التكتلات السياسية ودخولها بقائمة موحدة في الانتخابات المقبلة لتحصل على الاغلبية البرلمانية.

فقد اعلن عبد الرسول الساعدي الامين العام المساعد للتيار الوطني المستقل الذي يرأسه محمود المشهداني عن الانتهاء من وضع دراسة تخص المشروع الوطني ستكون نواة لتأسيس جبهة وطنية موسعة تضم اكثر من حزب وحركة سياسية. وقال: "ان المشروع الذي وضعه التيار الوطني يضم شخصيات ذات توجهات وطنية هي اياد علاوي وصالح المطلك ومحمود المشهداني وجواد البولاني واحمد عبد الغفور السامرائي ونوشيروان مصطفى". واوضح: "ان جميع الشخصيات المذكورة لها ثقل كبيرة في الساحة العراقية ولو ائتلفت ضمن مشروع وطني واحد ، فانها ستحقق اغلبية في البرلمان".

اما الكتلة الاخرى التي تسعى لرئاسة الائتلاف فهي ائتلاف دولة القانون التي تعتمد في ترشيحها على ما حصلت عليه في انتخابات مجالس المحافظات. الا ان محللين سياسيين يرون ان ما حصل عليه المالكي لم يتعد ٣٠ بالمائة من مقاعد مجالس المحافظات الـ/١٤/ وهناك اربع محافظات ثلاث منها محسوم امرها للتحالف الكردستاني هي دهوك واربيل والسليمانية والرابعة هي كركوك المقسمة مقاعدها بين العرب والتركمان والاكراد، وهذه النسبة لايمكنها تحقيق اغلبية برلمانية. اذ قال الامين العام للتيار الوطني المستقل نديم الجابري "ان فرصة رئيس الوزراء نوري المالكي للفوز بولاية ثانية امر مرجح في ظل ائتلاف دولة القانون، لكن هذه الفرصة قد تتلاشى او تتضاءل في حال انضمامه الى الائتلاف الشيعي". واضاف: "ان انضمام المالكي للائتلاف الشيعي المقبل سيفقده الكثير من مؤيديه وقواعده التي تتوقع منه استمرار ائتلاف دولة القانون". واوضح الجابري: "ان نوايا وتوجهات البعض من الائتلاف الشيعي والاختلاف في الرؤى مع المالكي، قد يحرمه من ولاية ثانية". واعرب عن اعتقاده بان "تشكيل ائتلاف دولة القانون على غرار تجربة انتخابات مجالس المحافظات مع اضافة شخصيات او قوى وطنية، سيحقق اغلبية له في البرلمان المقبل". فيما اعلنت القائمة العراقية الوطنية: "عدم تحالفها مع أي كتلة او قائمة لغاية الان وانها ستعلن عن تحالفاتها بعد عيد الفطر". وقال رضوان الكليدار الناطق باسم القائمة العراقية: "لاتوجد لدى القائمة العراقية لغاية الان أي تحالفات اذ اننا لغاية الان في طور النقاشات لتشكيل تكتل او تحالف وطني". واضاف: "ان هناك العديد من المباحثات والنقاشات مع عدد من الكتل السياسية والشخصيات الوطنية للوصول الى اتفاق حول اعلان هذه التحالفات المشاركة بالانتخابات البرلمانية المقبلة". بينما قال النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان: "ان اعادة تشكيل نفس الائتلافات السابقة والتي شاركت بالانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥ سيعيد الخارطة السياسية نفسها". واضاف: "ان التغيير سيكون فقط في هيكلية بعض الكتل السياسية اذ يمكن ان تدخل الاحزاب الكردية في عدة قوائم كما ان المكون الشيعي من الممكن ان يدخل بقائمتين هي الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون وكذلك المكون السني".

واوضح عثمان: "ان مثل هكذا تغيير في الهيكلية لايغير الخارطة السياسية فالمكونات هي نفسها وربما فيما بعد تائتلف اذ كان هناك مد جسور بينها". واشار الى: "ان عدم تغير الخارطة السياسية لا يخدم العراق والعملية السياسية لان المحاصصة اثرت سلبا على العملية السياسية ولذلك فنحن بحاجة الى تكتلات جديدة لاتعتمد على المحاصصة".

القضاء العراقي يتهم منظمة العفو الدولية بنشر تقارير كاذبة

بهرا ـ متابعات

في الوقت الذي كشفت فيه منظمة العفو الدولية عن أن هناك أكثر من ألف سجين عراقي ينتظر تنفيذ حكم الإعدام بحقهم، بينهم ١٥٠ استنفدوا كل وسائل الطعن القانونية، وصفت جهات حكومية عراقية التقرير بأنه "غير دقيق" وأنه من "الممكن أن يجعلها (أي المنظمة) عرضة للمقاضاة". وكانت المنظمة قالت في تقرير أصدرته مؤخرا انها تعتقد أن "ألف سجين عراقي ينتظرون حكم الإعدام، متهمين القضاء العراقي وتنفيذ أحكام الإعدام بغير الشفافية وان محكومين شكوا من تعرضهم للتعذيب وإجبارهم على الاعتراف بارتكاب أعمال لم يقترفوها".

وفي أول رد رسمي حكومي عراقي على هذا التقرير، بين القاضي عبد الستار بيرقدار المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى العراقي، أعلى سلطة قضائية في العراق، في تصريح لصحيفة "الشرق الاوسط" اللندنية نشر الخميس أن تقرير المنظمة "عبارة عن كلام فيه الكثير من المغالطات وغير دقيق، فضلا عن احتوائه على اتهامات صريحة وواضحة للقضاء العراقي وبشكل قد يجعلها عرضة للمقاضاة أمام جهات دولية".

التعليم العالي تمدد التقديم للدراسات العليا وتؤكد على تغيير المناهج الدراسية

بهرا ـ متابعات

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن تمديد التقديم للدراسات العليا الى العاشر من شهر أيلول الجاري، معلنا في الوقت نفسه عن التوجه لاستثناء طلبة النفقة الخاصة المتقدمين لهذه الدراسات من شرط العمر.

وذكرت الوزارة في بيان صحفي ان الدكتور عبد ذياب العجيلي وافق على تمديد مدة التقديم للدراسات العليا الى الخميس المقبل العاشر من الشهر الجاري بدلا من الثالث منه. واوضحت ان التمديد يأتي لاتاحة الفرصة لأكبر عدد من المتقدمين للدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، محددة يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر ايلول الجاري موعدا لامتحان القبول. الى ذلك، كشف الدكتور العجيلي في لقاء خاص بـ"الصباح" عن توجه الوزارة حاليا لرفع شرط العمر عن الطلبة المتقدمين للدراسات العليا على النفقة الخاصة. وعلل في الوقت نفسه رفض مجلس الوزراء لمقترح الوزارة بشأن رفع شرط العمر من الدراسات العليا بأنه يحتاج الى تشريع، لافتا الى ان شروط القبول سواء بالنسبة للعمر او المعدل معمول بها منذ العهد السابق. وبشأن عدم اشتراط العديد من الدول سنا محددا للتعليم، بين الوزير ان الاستثناء في تلك الدول خاص بطلبة الدراسات الاولية أو العليا الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة. من جانب اخر، أشار الى انه تم استحداث ثماني جامعات تخصصية لأول مرة في البلاد تطبق فيها احدث الانظمة التعليمية في العالم، موضحا ان هناك نية بأن تعتمد هذه الجامعات نظام التمويل الذاتي، ملوحا بأن القبول في هذه الجامعات سيكون وفق مواصفات معينة وليس ضمن ضوابط القبول المركزي. وفيما يتعلق بإجراءات الوزارة وتغيير المناهج استعدادا للعام الدراسي المقبل، اوضح الدكتور العجيلي ان هناك تغييرا في الهيكلية الإدارية للجامعات والكليات بما يضمن الرسالة العلمية.

وأضاف ان الوزارة شكلت لجانا من عمداء الكليات لتغيير المناهج الدراسية، مؤكدا ان لدى الأقسام العلمية مطلق الحرية في تغيير المناهج على وفق ما هو موجود في العالم من تقدم وبما يرونه مناسبا ويخدم الطلبة، ملمحا الى أن التغيير يعتمد على القسم نفسه وحاجته والأساتذة أعرف بما يحتاجه كل قسم، فيما يقتصر دور الوزارة على منح الصلاحيات.

إعلان

دعوة للالتحاق بقسم اللغة السريانية
في كلية اللغات/ جامعة بغداد

رئاسة قسم اللغة السريانية في كلية اللغات/ جامعة بغداد تعلن عن بدء القبول في القسم.

* القبول للناطقين باللغة السريانية.

* يقبل الخريجون في الدراسة الاعدادية بفرعيها العلمي والادبي للعام الدراسي ٢٠٠٧ـ٢٠٠٨ و٢٠٠٨ـ٢٠٠٩.

* يقبل الطلبة الذين لا تقل معدلاتهم عن ٦٠٪.